الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/538/Add.1
12 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ١١٠ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في نيجيريا

مذكرة من الأمين العام

اضافة

يود المقرران الخاصان اطلاع الجمعية العامة على الرسائل الإضافية التي تم تبادلها بين المقررين الخاصين وحكومة نيجيريا منذ إعداد تقريرهما المشترك المقدم الى الجمعية العامة.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- المراسلات مع الحكومة	١ - ٩	٢
ثانيا	- ملاحظات أولية إضافية	١٠	٤

230197 220197 97-00794

9700794

أولا - المراسلات مع الحكومة

١ - في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، قام الممثل الدائم لنيجيريا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف بالرد على رسالتي المقررين الخاصين المؤرختين ٣٠ تموز/يوليه و ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، على التوالي. وأكد الممثل الدائم من جديد التزام الحكومة بتلبية طلب المقررين الخاصين الاضطلاع بزيارة مشتركة للتحقيق في نيجيريا. كما أبلغ المقررين الخاصين بأن حكومة نيجيريا كانت منذ آذار/مارس ١٩٩٦ مشغولة بترتيب عدد من البعثات المتعاقبة الى نيجيريا، مثل بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان، وفريق العمل الوزاري للكمنولث، وبعثة الأمم المتحدة لحسن النوايا الموفدة الى نيجيريا والكاميرون، وعدة بعثات أخرى. وذكر، بالإضافة الى ذلك، أن حكومة وشعب نيجيريا قد التزما بتنفيذ برنامج الانتقال إلى الحكم المدني تنفيذا أمينا ومنتظما. وأضاف الممثل الدائم، أنه نتيجة لتلك الزيارات، فقد أصبح من الصعب تلبية طلب المقررين الخاصين الاضطلاع ببعثة الى نيجيريا ضمن الإطار الزمني المحدد. وأكد من جديد، بناء على تعليمات حكومة نيجيريا، استعداد نيجيريا ورغبتها في الترحيب بالمقررين الخاصين واقترح الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أو الأسبوع الثاني من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ كموعدين ممكنين لهذه الزيارة.

٢ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أبلغ المقرران الخاصان حكومة نيجيريا بأنه يسعدهما قبول دعوة الحكومة. وأعربا، بالاضافة الى ذلك، عن تفضيلهما للبديل الأول الذي اقترحته الحكومة، وهو الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ونظرا لاعتقاد المقررين الخاصين بأن البعثة ستحتاج الى قضاء ١٠ أيام عمل في البلد كحد أدنى، فقد اقترحا مبدئيا أن تتم البعثة في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وأرفق المقرران الخاصان أيضا لاطلاع الحكومة الاختصاصات الموحدة لبعثات تقصي الحقائق التي يضطلع بها المقررون/الممثلون الخاصون للجنة حقوق الإنسان.

٣ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. بعث الممثل الدائم إشعارا باستلام الرسالة المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وأبلغ المقررين الخاصين أنه سيتم إبلاغ الحكومة أيضا، عند تلقي التفاصيل المحددة للبعثة.

٤ - وفي وقت لاحق، وردت مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ من البعثة الدائمة في جنيف تطلب الى مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم مزيد من الايضاح فيما يتعلق بالمسائل التالية:

(أ) فيما يتصل بالولاية المحددة للمقررين، كان ما فهمته الحكومة هو أنهما، وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان رقم ٧٩/١٩٩٦ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، مقرران "معنيان بالموضوعين قيد البحث"، وليسا مقررين "خاصين"، ولذا، فإن الاختصاصات التي بعث بها المقرران ليست على ما يبدو ذات صلة بالمقررين المعنيين بمواضيع محددة؛

(ب) إعطاء تأكيدات بأن المقررين المعنيين بالموضوعين قيد البحث سوف يعملان ضمن حدود ولايتهما المعلنة دون أي حياد عنها؛

(ج) ومع التأكيد بضمان وصول المقررين دون قيود الى الأشخاص والأماكن من أجل تنفيذ ولايتهما، طلبت حكومة نيجيريا أن تكون القرارات المتصلة بمسار تنقلاتهما والأماكن والأشخاص الذين يزورانهم موضع اتفاق متبادل بين المقررين ومسؤولي حكومة نيجيريا؛

(د) وفيما يتعلق بطلب المقررين السابق زيارة نيجيريا في الفترة من ٩ الى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الذي قُبل من حيث المبدأ، لم يكن في رأي الحكومة ثمة مبرر قوي لمد الزيارة أطول من ذلك. وكانت حكومة نيجيريا، في هذا الصدد، تتوقع أن يتقدم المقررن باقتراح مسار لزيارة تستغرق اسبوعا لمناقشته.

٥ - وذكرت الحكومة، إضافة لذلك، أنه نظرا للزيارة المرتقبة لفريق العمل الوزاري للكمنولث، وانتخابات الحكم المحلي والتدعيم الجاري للولايات الحديثة الإنشاء، وجميعها مقرر لها أن تتم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، فإنها تأسف لأن يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وهو الموعد الأول الذي أعرب المقرران عن تفضيلهما له، غير مناسب لنيجيريا. وطلبت الحكومة أن يتفضل المقرران المعنيان بالموضوعين قيد البحث بالنظر في البديل الثاني، وهو أن تتم الزيارة في الأسبوع الثاني من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ولمدة اسبوع واحد فقط.

٦ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بعث مركز حقوق الإنسان التابع لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى البعثة الدائمة لنيجيريا بمذكرة شفوية لإيضاح المسائل المثارة. وأبلغت الأمانة العامة البعثة الدائمة بأن جميع المقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان يتصرفون في اضطلاعهم بولاياتهم بوصفهم خبراء مستقلين. وبالتالي، فإنه يرجع تماما لتقديرهم أن يقترحوا على حكومة أي بلد رغبتهم في زيارة أي برنامج يعتبرونه ذا صلة بولاياتهم. كما ذكرت المذكرة الشفوية للمركز أن الموافقة على التواريخ والبرامج ومسار الزيارة المقترحة تظل بطبيعة الحال حق تنفرد به الحكومة. أما فيما يتعلق بالاختصاصات، فقد أُبلغت البعثة الدائمة بأن الصلاحيات المرفقة بالرسالة الموجهة من المقررين الخاصين والمؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ هي الصلاحيات الموحدة المستخدمة في الزيارات القطرية لجميع المقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان، سواء منهم المعنيون بموضوع محدد أو بلد معين.

٧ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ذكر المقرران الخاصان، ردا على المذكرة الشفوية المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ والواردة من البعثة الدائمة لنيجيريا. أن الصلاحيات المرفقة برسالتهما المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ تمثل في نظرهما الحد الأدنى من الضمانات الموحدة المطلوبة لأي بعثة يضطلع بها المقررون الخاصون التابعون للجنة حقوق الإنسان. ومن ثم، ذكر المقرران الخاصان أن قبول نيجيريا لهذه الاختصاصات شرط مسبق لاضطلاعهما بالبعثة. كذلك أبلغ المقرران الخاصان الحكومة برغبتهما في زيارة عدة مناطق بالبلد، مثل لاغوس، وأبوجا، وكادونا، وكانو، وبورت هاركورت، وأن البعثة في رأيهما تحتاج الى اسبوعين كحد أدنى.

٨ - وفي الختام، ذكر المقرران الخاصان أنه الى أن يتم ايضاح هاتين المسألتين سيكون من السابق لأوانه النظر في البديل الثاني الذي اقترحته الحكومة، أي الأسبوع الثاني من كانون الأول/ديسمبر، أو اقتراح مسار لزيارة تستغرق اسبوعا واحدا.

٩ - بعثت الحكومة إشعارا باستلامها المذكرة الشفوية في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

ثانيا - ملاحظات أولية اضافية

١٠ - يرغب المقرران الخاصان في إبداء الملاحظات الأولية التالية:

(أ) بالنظر الى الرسائل المشار اليها أعلاه، يأسف المقرران الخاصان لاستنتاجهما أن حكومة نيجيريا لم تمتثل لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٩/١٩٩٦. فقد نتج عن الشروط المفروضة على قبول البعثة المقترحة فضلا عن عدم الرد على رسالة المقررين الخاصين المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، موقف استحال معه على المقررين الخاصين الاضطلاع ببعثة الى نيجيريا؛

(ب) يأسف المقرران الخاصان أيضا لتعلل حكومة نيجيريا باستعدادها لاستقبال بعثات لمنظمات أو أجهزة أخرى، إضافة الى الأنشطة التي تجري ضمن إطار تنفيذ برنامج الانتقال الى الحكم المدني، كأسباب لعدم استقبال المقررين الخاصين في موعد قد سبق أن اقترحته الحكومة. كما يرغبان في التأكيد على ترحيبها ببرنامج الانتقال الى الحكم المدني وتشجيعها على تنفيذه؛

(ج) يرغب المقرران الخاصان في التأكيد من جديد بأن قبول حكومة نيجيريا للاختصاصات شرط لا غنى عنه في رأيهما قبل اجراء مزيد من المفاوضات بشأن الإطار الزمني للزيارة أو برنامجها أو مسارها؛

(د) إذا تعذر على المقررين الخاصين القيام بالبعثة الى نيجيريا، فلن يكون أمامهما من بديل سوى تقديم تقريرهما النهائي الى لجنة حقوق الإنسان على أساس المعلومات الواردة من مصادر طرف ثالث عن حالة حقوق الإنسان في نجيريا. ويلاحظ المقرران الخاصان في هذا الصدد أن آخر موعد لتقديم التقارير الى لجنة حقوق الإنسان هو ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛

(هـ) يدعو المقرران الخاصان الجمعية العامة إلى اعتماد التدابير المناسبة التي تتناسب والتعبير عن القلق العميق إزاء الموقف المتعنت لحكومة نيجيريا.

- - - - -